

الإفادة بذکر بعض من صحَّ حديث نهی المضحي عن الأخذ من جلده وشعره وأظفاره

الحمد لله المَلِكُ العَلَّامُ، والصلاة والسلام على جميع الرُّسل الكرام، ورضي
الله عن أصحابهم وأتباعهم على الإسلام.

وبعد، أيها المسلم السُّني المُتَّبِع - جَمَلَك اللهُ بالفقه والاتباع -:

فقد أخرج الإمام مسلم - رحمه الله - في "صحيحه" (١٩٧٧)، عن أمِّ سلمة
- رضي الله عنها - أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال:

((إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ: فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ
شَيْئًا)).

وفي لفظٍ آخر عنده: ((إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَعِنْدَهُ أُضْحِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ: فَلَا
يَأْخُذَنَّ شَعْرًا، وَلَا يَقْلَمَنَّ ظُفْرًا)).

وفي لفظٍ ثالثٍ عنده: ((إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ:
فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ)).

وفي لفظٍ رابعٍ عنده: ((مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ: فَإِذَا أَهَلَ هَلَالُ ذِي الْحِجَّةِ
فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يُضْحِيَ)).

وهذا الحديث: حديث صحيح.

وقد صحَّحه أو نصَّ على ثبوته جمعٌ عديد من أهل العلم - رحمهم الله - في
مُختلف العصور، ومن مُختلف المذاهب والأقطار.

ودونك - سَدَّدَكَ اللهُ - بعض أسماء هؤلاء العلماء، مع ذِكر المَصَدْر
بالجزء والصفحة أو الرقم، ونص كلامهم إنَّ وجد أو كلام الناقلين عنهم:

١ - صحَّحه الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -.

حيث قال الحافظ ابن عبد البر المالكي - رحمه الله - في كتابه "الاستذكار" (١١ / ١٨٦-١٨٧):

«وأما أحمد بن حنبل، فقال: "هو صحيح من رواية مالك"». اهـ

٢ - وصحَّحه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري - رحمه الله -.

حيث أخرجه: في "صحيحه" (٣ / ١٥٦٥-١٥٦٦ - رقم: ١٩٧٧).

٣ - وصحَّحه الإمام أبو زرعة الرّازي - رحمه الله -.

حيث قال الإمام مسلم - رحمه الله - كما في كتاب "صيانة صحيح مسلم"، لابن الصلاح:

«عرَضْتُ كتابي هذا المُسنَد على أبي زُرعة الرّازي، فكل ما أشار أنَّ له عِلَّة تركُّه، وكل ما قال: "إنَّه صحيح وليس له عِلَّة" أخرجته». اهـ

٤ - وصحَّحه الإمام الترمذي - رحمه الله - في "سننه" (١٥٢٣).

حيث قال عقبه: «هذا حديث حسن صحيح». اهـ

٥ - وصحَّحه الحافظ أبو جعفر الطحاوي الحنفي - رحمه الله -.

حيث قال الحافظ ابن عبد البر المالكي - رحمه الله - في كتابه "الاستذكار" (١١ / ١٨٨):

«صحَّح الطحاوي: حديث أمِّ سَلَمَة هذا، وقال به». اهـ

٦ - وصحَّحه الحافظ ابن حبان البُستي - رحمه الله -.

حيث أخرجه: في "صحيحه" (٥٨٩٧).

ونسب عديدون تصحيحه: إلى ابن حبان.

٧- ونصّ على ثبوته الحافظ ابن المنذر النيسابوري - رحمه الله -.

حيث قال في كتابه "الإشراف على مذاهب العلماء" (٣ / ٤١١ - رقم: ٧٧٥):

«ثبت أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يُضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئاً))». اهـ

٨- وصحّحه الحافظ أبو عبد الله الحاكم - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "المستدرک" (٧٥١٨): «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين». اهـ

٩- ونصّ على ثبوته الحافظ أبو بكر البيهقي الشافعي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "معرفة السنن والآثار" (١٨٩٢٢):

«هذا حديث: قد ثبت مرفوعاً من أوجه لا يكون مثلاً غلطاً، وأودعه "مسلم" في كتابه». اهـ

١٠- وصحّحه الإمام أبو محمد البغوي الشافعي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "شرح السنة" (١١٢٧): «هذا: حديث صحيح، أخرجه مسلم». اهـ

١١- وصحّحه الحافظ أبو طاهر السلفي الأصبهاني - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتاب "الطيوريات" (١ / ٥ - رقم: ١): «صحيح من حديث مالك، أخرجه مسلم». اهـ

١٢- وصحّحه الحافظ ابن عساكر - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في "مُعجمه" (٦٥٥): «صحيح، أخرجه مسلم». اهـ

١٣ - ونصَّ على ثبوته الفقيه ابن رُشد الحَفِيد المالكي - رحمه الله -.

حيث قال في كتابه "بداية المجتهد" (٢ / ٤٣١): «ثَبَّتَ عنه صلى الله عليه وسلم مِن حديث أُمِّ سَلَمَةَ». اهـ

— وقال أيضًا (٢ / ٤٣٢): «والحديث بذلك ثابت». اهـ

١٤ - وصَحَّحه المُحدِّث عبد الحق الإشبيلي المالكي - رحمه الله -.

حيث نَسَب الحديث في كتابه "الأحكام الصغرى" (٢ / ٧٥٥-٧٥٦) إلى:
"صحيح مسلم".

وقد قال في مُقدِّمة كتابه هذا عن أحاديثه (١ / ٧١):

«فإنِّي جمعت في هذا الكتاب مُفترقًا مِن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ...، وتخيَّرتها صحيحة الإسناد». اهـ

١٥ - وصَحَّحه المُحدِّث مَجْد الدِّين ابن الأثير الشافعي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "الشافعي في شرح مُسند الشافعي" (٣ / ٥٥٨):
«هذا: حديث صحيح، أخرجه مسلم». اهـ

١٦ - وصَحَّحه المُحدِّث جمال الدِّين أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري الحنفي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "مشيخة ابن البخاري" (١ / ٣٣٥): «هذا:
حديث صحيح، أخرجه مسلم». اهـ

١٧ - وصَحَّحه الإمام ابن قَيِّم الجوزية - رحمه الله -.

حيث قال في كتابه "تهذيب سُنن أبي داود" (٢ / ٢٥٨-٢٦١):

«وأُسعد الناس بهذا الحديث: مَنْ قال بظاهره، لِصَحَّتْه، وعدم ما يُعارضه». اهـ

— وقال أيضًا في كتابه "زاد المعاد" (٢ / ٢٩٢):

«ومِن هديه صلى الله عليه وسلم أَنَّ مَنْ أراد التَّضْحِيَةَ ودخل يوم العشر فلا يأخذ مِن شعره وبشره شيئًا، ثَبَتَ النَّهْيُ عن ذلك في "صحيح مسلم". اهـ

١٨ - وصَحَّحه الحافظ الذهبي الشافعي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في تلخيصه على كتاب "المُسْتَدْرَك" (٧٥١٨)، لِلْحَاكِم: «على شرط البخاري ومسلم». اهـ

١٩ - وصَحَّحه الحافظ سراج الدِّين ابن المُلقِّن الشافعي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه كتابه "البدر المُنير" (٩ / ٣١٧): «هذا الحديث صحيح». اهـ

— وقال أيضًا في كتابه "الإعلام بفوائد عُمدة الأحكام" (١ / ٧١٨):

«مُرِيد التَّضْحِيَةَ إذا دخل عليه عشر ذي الحجة: فَإِنَّ السُّنَّةَ أَنْ لا يُقْلَمَ ظفره ولا يُزِيلَ شعره حتَّى يُضَحِّيَ، لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فيه». اهـ

٢٠ - وصَحَّحه الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "الأُمالي المُطلقة" (ص: ١٢): «هذا: حديث صحيح». اهـ

٢١ - وصَحَّحه المُحدِّث بدر الدِّين العيني الحنفي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "نُحْبُ الأفكار" (١٣ / ١٥): «هذان طريقان: صحيحان». اهـ

٢٢ - وصَحَّحه المُحدِّث جلال الدِّين السيوطي الشافعي - رحمه الله -.

حيث رَمَزَ إلى صحَّته في كتابه "الجامع الصغير" (٥٨٩ - مع "التنوير شرح الجامع الصغير")، بقوله:

«صَحَّ». اهـ

٢٣ - وصَحَّه المُحدِّث أبو العُلا محمد عبد الرحمن المُباركفوري الهندي - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "تُحفة الأحوذى" (٩٩ / ٥ - ١٠٠):

«والحاصل: أنَّ حديث أمِّ سلمة وحديث عائشة كليهما مرفوعان صحيحان، ولحديث أمِّ سلمة ترجيح لأنَّه قولي». اهـ

٢٤ - وصَحَّه العلامة المُحدِّث عُبَيْد الله المُباركفوري - رحمه الله -.

حيث قال عقبه في كتابه "مرعاة المفاتيح" (٨٧ / ٥ - رقم: ١٤٧٤):

«والحاصل: أنَّ حديث أمِّ سلمة مرفوعاً صحيح، وهو حديث قولي، ولم يَجِءَ ما يُعارضه، فالأخذ به مُتعيَّن». اهـ

٢٥ - وصَحَّه العلامة محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله -.

حيث قال في كتابه "أضواء البيان" (٢٢٠ / ٥):

«وفي الألفاظ المذكورة في الحديث الصَّحيح النَّهي عن حلق الشعر وتقليم الأظفار في عشر ذي الحِجَّة لِمَن أراد أن يُضَحِّي». اهـ

٢٦ - وصَحَّه العلامة عبد العزيز ابن باز - رحمه الله -.

حيث قال عنه كما في كتاب "فتاوى نور على الدرب" (١٧٧ / ١٨):

«الحديث: صحيح، رواه مسلم في "صحيحه"، عن أمِّ سلمة - رضي الله عنها - عن النبي صلى الله عليه وسلم». اهـ

٢٧- وصَّحه العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -.

حيث قال عنه في كتابه "صحيح أبي داود" (٨ / ١٣٨ - رقم: ٢٤٨٨ -
"الأصل"):

«إسناده: حسن صحيح، وقد أخرجه مسلم بإسناد المؤلف، وغيره، وأبو
عوانة، وصَّحه الترمذي». اهـ

٢٨ - وصَّحه العلامة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله -.

حيث قال عقبه كما في كتاب "مجموع فتاوى ورسائل العثيمين" (٢٥ /
١٣٩)

«هذا الحديث: صحيح، رواه مسلم من حديث أمِّ سلمة - رضي الله عنها
-». اهـ

٢٩- وصَّحه العلامة المُحدِّث مُقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -.

وقد كان - رحمه الله - يعمل به هو من يُضحي عنهم من أهل بيته،
فيُمسكون جميعاً، كما نقل غير واحد.

وهو اختياره المذكور عنه عن طريق ابنته أمِّ عبد الله.

وبإذن الله - جلَّ وعلا -: أذكر المصدر إن تيسر حين أجد المصدر الذي
أطلعت على تصحيحه له فيه.

٣٠- وصَّحه الفقيه عبد الله بن عَقيْل الحنبلي - رحمه الله -.

حيث قال في "فتاويه" (رقم: ٢٥٠):

«أمَّا الحديث الوارد في ذلك: فهو صحيح، رواه الجماعة إلا البخاري عن
أمِّ سلمة مرفوعاً». اهـ

٣١- وصَّحه العلامة محمد علي آدم الإتيوبي - رحمه الله -.

حيث قال في شرحه على "سُنن النسائي" (٣٣ / ٢٧٥-٢٧٦ - رقم: ٤٣٦٣):

«المسألة الأولى: في درجته.

حديث أم سلمة - رضي الله تعالى عنها - هذا أخرجه مسلم». اهـ

وَمِنْ بَابِ الزِّيَادَةِ:

فقد صحَّ هذا الحديث: الجمع الكبير والكثير من العلماء - رحمهم الله - في مختلف العصور والبلدان، ومن مختلف المذاهب.

— كالذين اكتفوا عند ذكره والاستدلال به بنسبته إلى "صحيح مسلم"، واستغنوا بهذه النسبة عن القول بأنه صحيح أو ثابت.

— وكذلك الذين رأوا صحَّة جميع الأحاديث الواردة في "صحيح مسلم"، ونقلوا تلقِّي الأمة لها بالقبول والاحتجاج.

بل قد قال الإمام مسلم - رحمه الله - في "صحيحه" (١ / ٣٠٤ - عند حديث رقم: ٤٠٤):

«ليس كل شيء عندي صحيح وضعَّه هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه». اهـ

وحكى غير واحد من العلماء - رحمهم الله -: الإجماع على ثبوت ما جاء في "صحيح مسلم" من أحاديث.

وقال الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - في كتابه "تهذيب سُنن أبي داود" (٢ / ٢٥٨-٢٦١)، في ذكر من صحَّحه:

«منهم: مسلم بن الحجاج، ورواه في "صحيحه" مرفوعاً،

ومنهم: أبو عيسى الترمذي، قال: "هذا حديث حسن صحيح".

وَمِنْهُمْ: ابْنُ حَبَّانَ، خَرَّجَهُ فِي "صَحِيحِهِ".

وَمِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ ثَبَتَ مَرْفُوعًا مِنْ أَوْجِهٍ لَا يَكُونُ مِثْلَهَا غَلَطًا، وَأَوْدَعَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ".

وَصَحَّحَهُ: غَيْرُ هَؤُلَاءِ. اهـ

وَجْمَعَهُ:

عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَنِيدِ.